لاباحة نزع الملكية ليست ضرورية ولا خاصة بالكهرباء بقدر ما هي عامة وغير مانعة ويقصد بها خلق أي سبب لتنفيذ الهدف الاعلى من تمليك اليهود . وبالفعل تم تمليك هذه الشركة ما مقداره ١٨ الف دونم خلاف المباني والدور التي هدمت واستملكتها الشركة وكان قد التزم المندوب السامي بمثل هذا النص في المادة ١٣(٢٢) من امتياز العوجة بنزع ملكية أي أرض أو عقار تراها الشركة اليهودية ضرورية لمشاريعها . وتحت سطوة نزع الملكية الذي انفرد بتنفيذه المندوب السامي ، أخذ اليهود يستولون بقوة بريطانيا على الاراضي قطعة وراء أخرى وهذا يطابق ما منحه دستور فلسطين في مادته الثالثة عشر للمندوب السامي في أن يهب أو يؤجر أية أرض من الاراضي العمومية (٢٣) ويطابق أحكام المادة الثالثة من قانون نزع الملكية في سلطة أصحاب المشاريع بنزع ملكية اية أرض يحتاجون اليها لمشاريعهم (٢٤) كل هذا يفرض علينا أن نعود الى المادة الثانية من صك الانتداب التي تنص على ان بريطانيا تتعهد بأن تجعل فلسطين في وضع سياسي واقتصادي واجتماعي صالح لانشاء وطن قومي لليهود .

واحكاما للاستغلال جاء في المادة ١١ مكرر من الامتياز على المندوب السامي « ان يحرم استعمال مياه الاردن وحياضه بما في ذلك نهر اليرموك وجميع روافده وحياضه المشمولة في منطقة الامتياز ... » (٢٥) معنى هذا ان امتياز مشروع الكهرباء لم يطلق يد الصهيونية في احتكار الكهرباء في فلسطين وشرق الاردن فحسب وانما اطلق يدها في التحكم بمستقبل المياه العربية كلها وبموجب هذا كان لا يحق للعرب اقامة مشاريع انمائية واستثمارية تعتمد على مياه الاردن واليرموك العربيين الا اذا رضيت الصهيونية بذلك . وبهذا لم يكن (مشروع روتنبرغ) مجرد مشروع كهرباء لتزويد فلسطين وشرق الاردن بالطاقة الكهربائية فقط وانما كان في حقيقته وأبعاده جزءا من المخطط الاستعماري الصهيوني للسيطرة على فلسطين والمياه العربية الجارية فيها .

كما وقفت المادة (١١) من الامتياز الآنف الذكر كالسيف المسلط فوق اي مشروع يحاول الاهالي او المزارعون العرب القيام به أو أي تحسين تجريه في ري مزارعهم في منطقة الامتياز ، اذ أن المادة الآنفة الذكر تعطي الشركة الحق في استخدام كل موارد الماء على جانبي نهر الاردن لتوليد الكهرباء . بل الانكى من ذلك انه يعطي الشركة الحق في الحصول على الماء من الجداول التي تروي الارض في أي وقت تحتاج اليه ، على ان تقدم التعويض فقط عن الاضرار التي تلحق الارض التي كانت تسقى وقت منع الماء. وهذا معناه أن اية اموال تنفق على توسيع الري في هذه المنطقة مهددة بالضياع . فالشركة الكهربائية كانت تتحكم بمستقبل فلسطين . وتمنع اي تطور صناعي أو زراعي لأنها احتكرت توليد الطاقة الكهربائية واصبحت المياه محرمة على أصحابها العرب لان الشركة تستخدم كل موارد الماء على جانبي نهر الاردن لتوليد الكهرباء (٢٦) .

ولتلافي ما قد يكون ثغرة في موارد الامتياز يمكن النفاذ منها الى انشاء محطة غير هذه ، نصت المادة ١٨ من عقد الامتياز « للشركة الحق المطلق بتوليد الطاقة الكهربائية في منطقة الامتياز ... ولا يسمح المندوب السامي بانشاء محطات كهربائية أخرى لتوليد الطاقة الكهربائية وتوريدها وبيعها في منطقة الامتياز الا بموافقة الشركة ..»(٢٧)

فالشروط الواردة بهذه المادة والتي التزم بها المندوب السامي جعلت المشروع ذا صفة احتكارية واطلقت يد الصهيونية في احتكار توليد الكهرباء والتحكم في المياه العربية ويخول صاحب الامتياز أن يبني ، ويشغل مصانع ومعامل تستهلك الكهرباء المولدة. فهذا النص الذي اوجده مبتكرو مشروع روتنبرغ ليوجدوا البيئة الصناعية لاستيعاب المهاجرين